Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

متطلّبات تحقيق التنمية المحلية وعوائقها - حالة الجزائر

Requirements for realization the Local Development and their Obstacles - Algerian case

عبد الكريم بعداش BADACHE Abdelkrim
جامعة امحمد بوقرة ببومرداس – University of M'hammed Bouguerra Boumerdes
e-mail : akbadache@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2019-04-28 تاريخ القبول : 2020-09-21

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في المعوقات التي حالت دون تحقيق مستويات عالية من التنمية المحلية، استنادا إلى الواقع الجزائري في إطار النظام القانوني والمالي اللذان يحكمان نظام عمل الجماعات المحلية. وتطرقت الدراسة إلى عرض أهم المقومات والمتطلبات التي ترتكز عليها عملية التنمية المعنية، والمتمثلة أساسا في تطبيق مبادئ الحكم الراشد، والموارد البشرية المؤهلة والنزيهة، والموارد المالية الكافية.

توصلت الدراسة إلى أن أهم عوائق التنمية المحلية هي ذات طابع هيكلي وتنظيمي، ومالي وبشري. واختتمت الدراسة ببعض الاقتراحات تستهدف معالجة بعض العوائق السالفة الذكر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية المحلية، الجزائر، الجماعات المحلية.

Abstract

This study aimed to investigate the obstacles, preventing the achievement of high levels of local development, by focusing on the Algerian reality within the legal and financial system which manage the work of local communities. The study highlighted the most important elements and requirements that this development needs such as: the application of the principles of good governance, the availability of qualified and impartial human resources as well as enough financial resources.

The study found that the most important obstacles of local development are structural, organizational, financial and human nature. The study concluded with some suggestions aiming to treat those obstacles.

Keywords: sustainable development, local development, Algeria, local communities.

1. مقدمة

نظرا لأهمية الجماعات المحلية في حياة المواطن، تمّ اعتماد تقسيم إداري جديد للإقليم عام 1984 بغرض تقريب الإدارة من المواطن وتيسير تسيير شؤونه من خلال استحداث جماعات محلية جديدة (ولايات وبلديات جديدة)، عقبه إصدار قانونين لهذه الجماعات عام 1990 اللذين تم تعديلهما عام 2011 بالنسبة لقانون البلدية وعام 2012 بالنسبة لقانون الولاية.

وقد اعتُبِرت البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، تساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه[1]. كما أن الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، تساهم مع الدولة في إدارة تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[2].

مما سبق تبرز رغبة المشرع في إقحام الجماعات المحلية في موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي، الأمر الذي يسوقنا إلى طرح التساؤل التالي: ما

هي متطلبات نجاح التنمية المحلية في الواقع الجزائري الراهن؟ وما هي معوقاتها؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالمنهجين الوصفي والتحليلي حسب ما تقتضيه المحاور الذي تضمنها البحث، التي تتمحور حول إبراز أهم المتطلّبات التي يستوجب توافرها لجعل الجماعات المحلية تساهم بإيجابية وفعالية في تنمية محيطها الإقليمي، واستشفاف المعوقات التي تحول دون ذلك.

الدراسات السابقة

في حدود ما اطلع عليه الباحث من بحوث ذات الصلة الوطيدة بموضوع الدراسة، نذكر ما يلي:

1. شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجستير. لم تتجاوز المذكرة عتبة العرض الوصفي للنظام القانوني للجماعات المحلية وآليات عملها؛ إذ لم تتضمن أي تعقيب أو مناقشة للواقع المعروض، الأمر الذي نسعى لتكملة بعض جوانبه.
2. سليماني محمد، بايزيد علي، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. عرض المقال عوائق التنمية المحلية بطريقة جد مختصرة جلها لا ينطبق على الواقع الجزائري ومفتقرة إلى الدليل عليها. وهذا ما سنحاول إضافته في دراستنا هذه من خلال استنباط العوائق السالفة الذكر من الواقع الجزائري.
3. العابد لزهر، دهان محمد، تفعيل دور الجماعات المحلية في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة – سياسة العناقيد في التجربة الفرنسية نموذجا. تناول البحث آلية الشراكة بين الجماعات المحلية وسياسة العناقيد كأحد مداخل تحقيق التنمية المحلية، غير أنه اكتفى بعرض التجربة الفرنسية ولم يتطرق إلى الكيفية التي تسمح بالاستفادة منها في الواقع الجزائري.
4. عبد المطلب بيصار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية. استعرض البحث أساسيات ونماذج واستراتيجيات التنمية المحلية وبعض التجارب الدولية، مهملا بالكامل الإشارة إلى التجربة الجزائرية، كما أنه لم يتطرق إلى النموذج المناسب والكيفية التي يتم من خلالها إسقاط ذلك على الواقع الجزائري.
5. زكية آكلي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق. من أهم ما تناوله البحث ميكانيزمات تنفيذ السياسات التنموية المحلية، وقد تم عرض هذه الميكانيزمات عرضا وصفيا دون الإشارة إلى مناحي القصور وعوائق التنفيذ الميداني، وبالتبعية لم يتضمن البحث اقتراحات لتجاوز السلبيات والعوائق.
6. برابح محمد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر. تناول البحث الإطار النظري للتنمية المحلية ومقوماتها ووسائلها وآلياتها، وصلاحيات الجماعات المحلية من خلال آخر قانونين متعلقين بالبلدية والولاية، ثم حاول الباحث مناقشة تلك الصلاحيات وذكر بعض العوائق التي تكبح التنمية المحلية، ثم قدّم اقتراحات عامة غير مناسبة للعوائق المذكورة في متن البحث.

يمكن القول أن الدراسات السابقة تبرز أوجه النقص والقصور في التنمية المحلية وتعرض مقومات وعوائق هذه الأخيرة دون البحث والنظر في أسباب هذا القصور، ومصادر تلك العوائق. وهذا ما سنحاول استدراكه – ولو جزئيا - في هذه الدراسة بالإضافة إلى تميز هذه الأخيرة بتركيزها على عنصرين جوهريين في التنمية المحلية (المتطلبات والمعوقات) دون التعرض لعدة عناصر والمرور عليها بسطحية، كما هو حال بعض الدراسات المذكورة – مع احترامنا الكامل لجميع الدراسات-.

2. النمو والتنمية الاقتصادية وأهميتها

1.2 مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

ورد في المنجد في اللّغة والأَعْلام "نمى يَنْمي نَمْيًا نَمِيًّا ونَمَاءً ونَمِيَّةً المالُ وغيره: زاد وكثر ... نَمَّى تنمية الشيء: جعله ناميًا"[3]. وجاء في القاموس المحيط "نما ينمو نموا: زاد"[4]. "والنمو: ازدياد حجم الجسم بما ينضمُّ إليه ويداخله في جميع الأقطار نسبة طبيعية، بخلاف السِمن والورم"[5]. ويُستشف من هذا أن النمو لغة يعني الزيادة والكثرة وجعل الشيء ناميا.

أما في الاصطلاح فيتنوع مدلول النمو والتنمية حسب مجال استخدامهما، ليس من المناسب عرضها في هذا البحث ونكتفي بالتركيز على مفهوم ذلك في المجال الاقتصادي، حيث تطور مفهوم التنمية الاقتصادية مع التطور الذي أحرزته اقتصاديات الدول؛ إذ استُعملت "التنمية الاقتصادية" في البداية كمرادف للنمو الاقتصادي الذي يعني الزيادة في

المجمعات (Agrégats) الاقتصادية خلال فترة طويلة، بمعنى أن التنمية تشير إلى "النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة"[6]، ثم بدأ يتوسع هذا المفهوم ليشمل الجوانب الاجتماعية مثل البطالة والفقر. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين ظهر مصطلح **التنمية الشاملة**، ويُقصد بها "تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط"[7].

ومع بروز مشكلات بيئية جديدة تعكر أحيانا وتهدد أحيانا أخرى حياة الأجيال القادمة فوق كوكب الأرض ظهر مفهوم جديد للتنمية، تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي نشر عام 1987، وعرف باسم **التنمية المستدامة**، وهو المصطلح الشائع الاستخدام حاليا.

تنطوي التنمية المستدامة على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد من غذاء وكساء وسكن وصحة وتعليم ...الخ، إلى جانب الحاجات الثانوية، مع ضرورة المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال المُقبلة، وبهذا تتحقق ديمومة التنمية.

2.2 أهمية التنمية المحلية المستدامة

تبرز أهمية هذا النوع من التنمية كونها تنطلق من التجمعات السكانية في المدن والقرى والأرياف، أي أن التنمية المحلية المستدامة تبدأ من الإطار المحلي ثم الجهوي فالوطني، الأمر الذي يجعلها في صلب اهتمامات الحكومات المركزية. وبهذا فإن المجال المحلي يتكامل مع نظيره الإقليمي والكل يلتحم مع بعضه البعض في الإطار الوطني ويتحقق بذلك التكامل والشمول في خطة التنمية الوطنية والمخططات القطاعية ومخططات التنمية المحلية، والشكل الآتي يلخص إيجابيات التنمية المحلية.

الشكل رقم 1: إيجابيات التنمية التشاركية

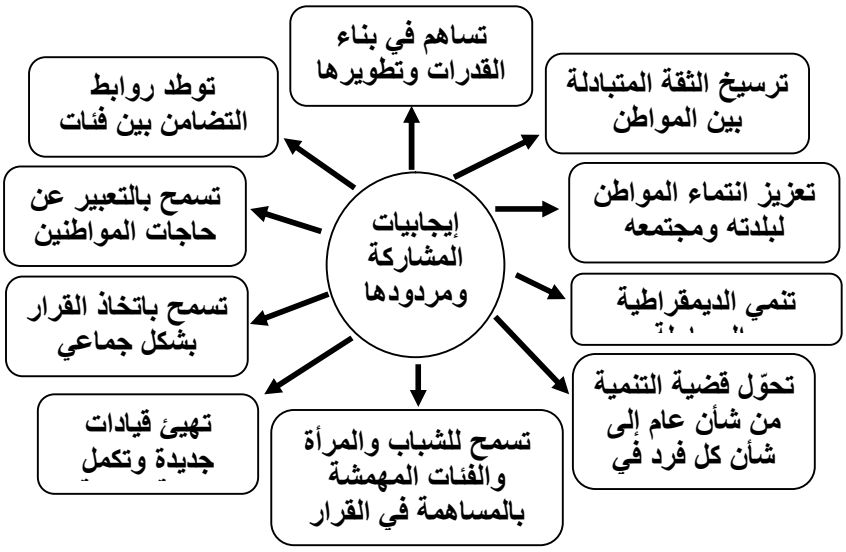

المصدر: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، دور البلدية في التنمية المحلية، 2016، ص 3. دراسة محمّلة من الموقع:

http://www.iradabaladiya.org/index.php/page-2c

وللتنمية المحلية علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل السكن والتعليم والصحة والأمن والطرقات، والمرافق الجوارية. وهذه الميادين منها ما يتطلب التخطيط والتوجيه المركزيين ومنها ما لا يتطلب ذلك بل تدخل الأجهزة المركزية يؤدي إلى تعطيل وتأخير وتثبيط عملية التنمية على المستوى المحلي خاصة ما تعلق منها بالشؤون البسيطة المتعلقة بالأحياء والقرى والمناطق النائية؛ إذ أن لهذه الأخيرة خصوصيات متنوعة يمكن للسلطات المحلية وحدها مراعاتها. كما أن تنامي وتشعب دور الدولة جعل تدخلها في كل الشؤون المحلية غير مناسبا، ويُنظر إليه محليا أنه نوع من البيروقراطية المقيتة.

3- التنمية المحلية المستدامة: تعريفها ومتطلباتها

1.3- تعريف التنمية المحلية المستدامة

هناك العديد من تعاريف التنمية المستدامة نورد أدناه بعضا منها:

- التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تفي بحاجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها[8].
- تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[9].
- التنمية المستدامة هي عملية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة مستقلة من أجل إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر ومتواصل لنوعية الحياة فيه[10].

قامت الأمم المتحدة عام 1983 بإنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وأصدرت هذه الأخيرة عام 1987 تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" والذي تضمن مصطلح التنمية المستدامة التي تعني "تلبية احتياجات البشر ورغباتهم المقبولة ولكن على أن يتم النمو في حدود القدرة البيئية للأرض"[11].

مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة هي تلك التنمية التي تتحقق على المستوى المحلي (الولاية والبلدية) وتُنجز بتخطيط وتدبير من السلطات المحلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبمساعدة السلطة المركزية أو بدونها، مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

2.3- متطلّبات تحقيق التنمية المحلية المستدامة

تتنوع أسباب وعوامل نجاح التنمية المحلية باختلاف المناطق الجغرافية وتنوع ظروفها، غير أنه توجد مقومات وأسس يستوجب توافرها لتحقيق أهداف التنمية المحلية، نستعرض فيما يلي أهمها.

1.2.3- الموارد البشرية المؤهلة والنزيهة

يتطلب تسيير الجماعات المحلية إلماما بمبادئ التسيير العمومي ومبادئ التخطيط، وهذا لضمان على الأقل الحد الأدنى لسلامة الخطة التنموية على المستوى المحلي. ذلك أن "النشاط الإداري يتطلب كفاءات وقدرات خاصة في الأشخاص الذين يقومون بهذه المهمة، ونظرا لأهمية الوظيفة الإدارية في الدولة يجب إسنادها للذين تتوافر فيهم الكفاءة والقدرة لأدائها على أحسن وجه[12]؛ لأن توافر المورد المالي لا يعتبر كافيا وحده لضمان نجاح برامج التنمية المحلية، لذلك لابد أن يقترن توافره بتوافر المورد البشري الكفء المؤهل لتسييره وتوجيهه بما يخدم برامج التنمية المحلية[13].

إن المحرك الأساس لأي تطور وازدهار هو الإنسان، وهو نفسه السبب الرئيس لأي إخفاق أو تراجع سواء في الميدان

الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ...الخ. إذ لا يمكن تحقيق تنمية محلية أو وطنية بمستويات عالية دون توافر إطارات ومسيرين مؤهلين وأكفاء ومتخصصين ونزهاء. فإدارة التنمية "تحتاج إلى قيادات واعية ومدربة وقادرة على اتخاذ القرارات الهادفة[14]. وتبرز أهمية تأهيل وكفاءة ونزاهة الموارد البشرية في قدرتها على التخطيط الجيد للمشاريع التنموية وتحكمها في تكاليفها وآجال تنفيذها ونوعيتها، وهو الأمر الغائب نسبيا في الجزائر "إذ أنّ معظم المشاريع يتم تجاوز كلفتها ومدة إنجازها بنسب تصل إلى 100% أو 150% على أقل تقدير"[15].

2.2.3- تدعيم اللامركزية

تعتبر اللامركزية في الشؤون المحلية شرطا أساسيا يدعم ويقوي الموارد البشرية الكفأة والمؤهلة على أداء مهامها وتحقيق أهداف مخططات التنمية المحلية؛ إذ أن نجاح تجربة الصين تعود إلى عنصرين أساسيين هما: "الأول الاستثمار الضخم في التأهيل البشري على جميع المستويات. أما العنصر الثاني للنجاح فيكمن في اللامركزية وفي التنمية المحلية، بعد تأهيل الفاعلين على جميع المستويات"[16].

ونقصد بتدعيم اللامركزية إعطاء حرية أكثر للمسؤولين المحليين في التصرف لحل المشاكل المحلية الواقعة تحت سلطتهم ومسؤولياتهم. فمن غير المناسب وضع حلول على المستوى المركزي لمشاكل محلية لا يُلم المسؤول المركزي بتفاصيل وحيثيات المشكل المحلي ولا يعلم بأولويات المنطقة.كما ينبغي أن تشمل اللامركزية، القرارات ذات الطابع المركزي مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وضع من طرف السلطة المركزية وأرسلت تفاصيله إلى السلطات المحلية للتنفيذ. "فبين سنتي 2000 و2014 نكون قد أنفقنا 500 مليار دولار بطريقة جد مركزية. وكان بإمكاننا أن نترك على الأقل الثلث للتنمية المحلية"[17].

3.2.3- إرساء مبادئ وآليات الحكم الراشد مركزيا ومحليا

من أهم خصائص الحكم الراشد الشفافية وسيادة القانون واستقلال القضاء. فالشفافية تقتضي توفير المعلومات ونشر الأعمال التي تُنجزها الجماعات المحلية، مما يُساهم في كشف نواحي القصور في تسيير الشأن العام. وسيادة القانون تحمي المسؤولين النزهاء من ابتزاز أصحاب النفوذ، وتضمن لهم حرية الرأي وكشف التلاعب بالمال العام. كما أن استقلال القضاء يكبح الفساد ويعاقب المفسدين مهما كانت مناصبهم، الأمر الذي يُساهم في نشر العدالة، وبسط سلطان القانون في البيئة المحلية، ويدفع المسؤولين المحليين إلى العمل على تحسين آدائهم، ومن ثم النهوض بالتنمية المحلية.

إن الواقع الجزائري الراهن ينطوي على خلاف ذلك، بدليل المتابعات القضائية للكثير من المسؤولين المحليين والمركزيين بما فيهم ممثلي الشعب، إذ بلغ عدد رؤساء المجالس الشعبية البلدية المتابعين قضائيا 370 نهاية سنة 2016.

4.2.3- نظام تسييري ورقابي فعّال

يعتبر التسيير الجيد والفعّال مصدر كل الموارد، فهو الذي يخلق الثروة وينميها، ونقيضه (سوء التسيير) هو الذي يدمر الثروة عن طريق التبذير والإسراف وسوء الاستخدام والتعطيل...الخ ويقع هذا التبذير عادة عن غير وعي ولا قصد من طرف بعض المسيرين. لهذا ينبغي تحويل طريقة التسيير من التسيير الإداري بالمهام إلى التسيير الإداري بالأهداف.

إن نظام التسيير الإداري بالأهداف يستوجب إعادة النظر في نظام الرقابة على مالية الجماعات المحلية؛ إذ أن لنظام الرقابة على مالية الهيئات العمومية بصفة عامة تأثير على حرية المسؤول خاصة ما تعلق بصرف المال العام. والنظام الرقابي الحالي على المال العام يُركز على احترام الإجراءات القانونية والتنظيمية السارية لصرف المال العام بغض النظر عن المصلحة العامة إن تحققت أو لم تتحقق. بينما المنطق العلمي يوصي بالرقابة على العنصرين معا (احترام الإجراءات القانونية والتنظيمية، وتحقيق المصلحة العامة)، لهذا يجب مراجعة نظام تسيير الجماعات المحلية وطرق وأهداف مراقبتها؛ ذلك أنه من الأسباب الرئيسة لتخلف الدول سوء تسييرها بتبذير واختلاس والاستعمال غير العقلاني للموارد المتاحة بمختلف أنواعها.

5.2.3- أولوية الاعتماد على الموارد المحلية

يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي[18]. إذ أن توفر المورد محليا

يسهل التصرف والتحكم فيه ويسمح بتجنب بيروقراطية السلطة المركزية، كما أنه يصير باستطاعة المسؤولين المحليين التخطيط لأمد متوسط وبعيد بحكم علمهم المسبق بالموارد الموضوعة تحت تصرفهم. ومن أهم الموارد بعد المورد البشري تأتي الموارد المالية؛ ذلك أن "التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية وزيادة قدرتها، وتعميق فلسفة وجودها يتوقف على مقدار ما يتوفر لديها من موارد مالية متاحة"[19]. فكلما اعتمدت الجماعة المحلية (البلدية) على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي[20].

وبما أن الضرائب والرسوم هي أهم مورد مالي للجماعات المحلية؛ يستوجب على هذه الأخيرة تشجيع الأنشطة الاقتصادية المحلية المُنتجة للضرائب والرسوم المخصصة للجماعات المحلية، الأمر الذي يسمح لها بتحقيق مستوى معين من الإيرادات المالية، ترتكز عليها في تمويل الخطة التنموية؛ ذلك أن الاتجاه العالمي الحالي لمالية الجماعات المحلية هو تأمين الموارد المالية الضرورية وليس تحقيق الاستقلالية المالية عن السلطة المركزية.

4- عوائق التنمية المحلية المستدامة

تتنوع الظروف المعيقة للتنمية المحلية المستدامة بتنوع الظروف المحيطة بالجماعات المحلية، وسنركز في هذا البحث على تلك العوائق المشتركة بين الجماعات المحلية بصفة عامة والبلديات بصفة خاصة.

1.4- العوائق التنظيمية والهيكلية

1.1.4- استفحال الفساد وضعف فعالية الرقابة المالية

يؤدي غياب الحكم الراشد إلى انتشار الفساد وتهميش الكفاءات النزيهة وترقية المسؤولين الفاسدين، وينتج عن ذلك اعتماد المحسوبية والولاء في تقليد المناصب على حساب الكفاءة والنزاهة. وقد أبرزت تقارير التنافسية العالمية تدني موقع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد، إذ لم تتمكن الجزائر من تحسين قيمة هذا المؤشر إلاّ بنقطة واحدة خلال سبع سنوات (2012-2018)، بينما ترتيبها في ذات المؤشر عرف تحسنا طفيفا بين سنتي 2012 و2015 ثم تدهور سنتي 2016 و2017،كما يبرزه الجدول الموالي.

الجدول رقم 1: موقع الجزائر في مؤشر مدركات الفساد

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة المؤشر	34	36	36	36	34	33	35
الرتبة عالميا	174/105	175/94	174/100	167/88	176/108	180/112	180/105

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الشفافية الدولية، تقارير مدركات الفساد، تقارير محمّلة من الموقع: https://www.transparency.org/cpi (de 2012 au 2018)

من توابع انتشار الفساد وغياب الحكم الراشد إضعاف فعالية الرقابة المالية من خلال اكتفائها باحترام الإجراءات التنظيمية دون النظر في فعالية المشاريع وتكاليفها بمفهوم المشروع الخاص (أقل تكلفة، وأقصر مدة، وأحسن نوعية)، بدليل كثرة ملفات الفساد المرفوعة للعدالة وعدم اكتشاف ذلك من طرف الأجهزة المكلفة بالرقابة على المال العام. كما أن معرفة المسؤولين بوقوف المراقب عند التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية المعمول بها جعله (المسؤول) يُركز على تلك الإجراءات وقد يُهمل مردودية المشروع. وفي هذا السياق نرى ونشاهد الكثير من المشاريع (المركزية والمحلية) بدون جدوى مثل تجديد أرصفة الطرقات وترك هذه الأخيرة (الطرقات) بدون إصلاح ولا صيانة، كما توجد مشاريع تُنجز وتُصرف عليها الأموال ثم تبقى هياكل جامدة بدون نشاط، ومن أمثلتها مشروع 100 محل لكل بلدية.

وبفعل ضعف فعّالية الرقابة صار هناك تبديدا للمال العام وإسرافا في الإنفاق العمومي في الواقع الجزائري، كما

يفصح عن ذلك مؤشر الإسراف في الإنفاق العام الملخص في الجدول الموالي.

الجدول رقم 2: موقع الجزائر في مؤشر الإسراف في الإنفاق العام

السنوات	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
القيمة	3,2	3,3	3,0	2,4	2,8	3,1
الرتبة	133/80	139/64	142/79	144/116	148/101	148/74

المصدر: عيدودي فاطمة الزهرة، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد 7، 2016، ص 192.

2.1.4- التفاوت في الموارد بين المناطق الجغرافية

ينطوي باطن الأرض على موارد متنوعة أودعها الله حيث شاء، حيث توجد مناطق غنية بموارد عديدة (البترول، النحاس، الحديد، الذهب ...) وأخرى فقيرة لهذه الموارد أو بها القليل منها. وعليه فمن المتوقع أن تُنشأ المصانع في المناطق الغنية بالموارد وتغيب أو تقل (المصانع) في المناطق الخالية من الموارد، الأمر الذي يُكرس الاختلال بين مختلف المناطق الجغرافية.

وقد حاولت الدولة الجزائرية في عقد سبعينيات القرن الماضي استدراك ذلك حينذاك بسياسة التوازن الجهوي من خلال مراعاة التفاوت السالف الذكر في إقامة الأقطاب الاقتصادية والمناطق الصناعية. غير أنه عقب إصلاحات عقد تسعينيات القرن العشرين بدأ تلاشي سياسة التوازن الجهوي، مما عمّق الاختلال في الموارد المالية بين الجماعات المحلية وصارت بعضها غنية نظرا لتواجدها في مناطق بها موارد طبيعية ومناطق صناعية وموانئ ومطارات وأنشطة مدرة للضرائب والرسوم ...الخ، وجماعات محلية أخرى فقيرة نظرا لشح الموارد السالفة الذكر. "إن هذه الحالة تشجع الجماعات المحلية الموجودة ضمن الأقطاب والمراكز الصناعية دون الجماعات المحلية الأخرى الفقيرة والمعزولة، مما يوجد فوارق كبيرة فيما يخص توزيع الموارد المالية بين الجماعات المحلية وولايات البلد"[xxi].

إن وجود الموارد الطبيعة في منطقة دون غيرها من تدبير الله في خلقه، غير أن إقامة المناطق الصناعية والأنشطة المنتجة للجباية وتوزيع حصيلة هذه الأخيرة هي من تنظيم وتخطيط المشرع والحكومة، "فاستراتيجية التنمية للبلاد، المعتمدة على إنشاء الأقطاب الاقتصادية، المرتبطة خصيصا بالنشاط البترولي وبالصناعات الكبرى، قد أفضت إلى الإخلال في التوازن في التوزيع الفضائي للنشاطات المنشئة للموارد الضريبية والتي تشكل ... المورد الأساسي للميزانيات المحلية"[xxii]. ولهذا من واجب المشرع والحكومة أن يراعيا في توزيع الحصيلة الجبائية وإقامة الأقطاب الاقتصادية الخصوصيات الجغرافية للجماعات المحلية بحيث تصير قريبة نسبيا من بعضها من حيث الوفرة المالية.

3.1.4- عدم اشتراط الكفاءة التسييرية في الترشح للمجالس المحلية

من العوائق التي تواجهها الجماعات المحلية في الواقع الجزائري، خاصة البلديات، هو تسييرها من طرف هيئة منتخبة (المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي) لا يشترط في أعضائها أي مؤهلات أكاديمية ولا شهادات علمية ولا خبرات عملية ذات الصلة بالإدارة والتسيير بصفة عامة وبتسيير الجماعات المحلية بصفة خاصة[xxiii]، خلافا لباقي الوظائف والمسؤوليات في باقي المؤسسات. الأمر الذي أتاح الفرصة لعدمي العلم بشؤون التسيير، وضعفاء التكوين الأكاديمي عضوية هذه المجالس وأحيانا ترأسها. وقد انعكس هذا الواقع سلبا في الكثير من الحالات على التنمية المحلية، إذ أن "العلاقة بين المستوى التعليمي والرؤية الاقتصادية للمسؤول المحلي والكفاءة الوظيفية هي علاقة شرطية، فإذا غاب المتغيرين الأوليين فينعكس الأمر سلبا على مشاريع التنمية المحلية"[xxiv].

إن التخلّص من هذا العائق، خاصة على مستوى البلديات، يستوجب مراجعة قوانين الترشح للانتخابات المحلية باشتراط حدا أدنى من المؤهلات الضرورية، العلمية والمهنية.

4.1.4- ضعف التأطير على مستوى البلديات

يفصح الواقع عن تدني مستوى التأطير لدى الجماعات المحلية خاصة البلديات مقارنة بباقي الهيئات الحكومية إذ بلغت نسبة التأطير 12% على المستوى الوطني، و17% على مستوى الإدارات المركزية، و11,85% على مستوى الولايات، و02,06% على مستوى البلديات، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم 3: نسبة التأطير في الإدارات المركزية واللامركزية بالجزائر

مستوى الإدارة	المستوى الوطني	الإدارات المركزية	الولايات	البلديات
نسبة التأطير	%12	%17	11,85%	02,06%

Source: A.Rahmani, Essai d'analyse des finances d'évolution de la gestion du personnel de la fonction publique, Revue IDARA, Volume 7, N° 2, Alger, 1997, p 18.

وقد تحسنت هذه النسبة على مستوى البلديات حيث انتقلت إلى 5,22% حسب دراسة أجراها المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط سنة 2002.

الجدول رقم 4: توزيع المستخدمين لدى البلديات

المستخدمين	العدد	النسبة
الإطارات	7 654	%05,22
أعوان التحكم	18 124	%12,36
أعوان التنفيذ	120 887	%82,42
المجموع	146 665	%100

المصدر: المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط، 1997، نقلا عن غزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص 26.

يعود تدني مستوى التأطير لدى البلديات إلى انخفاض المستوى الدراسي لموظفيها، حيث 95% أن مستخدمي البلديات لا يتجاوز مستواهم الدراسي المرحلة الثانوية، كما هو مبرز في الجدول التالي.

الجدول رقم 5: توزيع المستخدمين لدى البلديات حسب الشهادات

المستوى الدراسي	العدد	النسبة
المستوى الابتدائي والأميين	80 828	%65,85
المستويين المتوسط والثانوي	36 482	%29,72
بعد الثانوي (تقني، ليسانس، مهندس وغيرها)	5 444	%04,43
المجموع	122 754	%100

المصدر: المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط، 2002، نقلا عن غزيز محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 28 بتصرف.

ويؤكد ما سبق تصريح لمسؤول في وزارة المالية "أن الجماعات المحلية الجزائرية، وخاصة البلديات تبقى العنصر الفقير فيما يخص الموارد البشرية وتعاني نقصا في التأطير وتدني في التأهيل"[xxv]. فتدني مستوى التأطير في البلديات لا يُنبئ بنجاح التنمية المحلية، ولا بوضع خطط تنموية محلية تنموية متوسطة وبعيدة الأمد، بل تكون هناك خطط قصيرة الأجل تستجيب للحاجات الآنية فقط.

2.4- العوائق المالية

1.2.4- اشتراط توازن الميزانية

يتلخص هذا العائق في وجوب توازن ميزانية الجماعات المحلية وعدم إمكانية اللجوء إلى العجز الميزاني؛ إذ يشترط التشريع المعمول به أن تكون ميزانيات الجماعات المحلية متوازنة، حيث نصت المادة رقم 158 من القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية على أنه "تشتمل ميزانية الولاية على قسمين متوازنين في الإيرادات والنفقات..." وأكد المشرع على وجوب توازن

ميزانية الولاية بموجب المادة رقم 161 من نفس القانون السالف الذكر بنصها على أنه "يصوت المجلس الشعبي الولائي على مشروع ميزانية الولاية بالتوازن **وجوبا**." كما ورد في المادة رقم 183 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية على أنه "لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو إذا لم تنص على النفقات الإجبارية". ويُقصد بالتوازن التساوي الحسابي بين مجموع إيرادات الميزانية ومجموع نفقاتها.

مما سبق يتضح منع التشريع الساري الجماعات المحلية من اعتماد ميزانية عاجزة، خلافا للسلطة المركزية التي تسمح لنفسها بهذه الحالة. وبهذا تصير مخططات التنمية التي تسطرها الجماعات المحلية مرهونة بتوفير الموارد المالية الكافية في حينها.

2.2.4- عدم إشراك الجماعات المحلية في التشريع المتعلق بالجباية

نصّ الدستور على أن البرلمان هو الذي يُشرّع في ميادين الضرائب والرسوم والحقوق المختلفة، ويُحدد أسسها ونسبها[xxvi]. وعليه لا يمكن للجماعات المحلية التدخل في التشريع الضريبي لا بإنشاء ضرائب جديدة ولا بتعديلها في الوقت الذي تمثل الضرائب والرسوم المصدر الأساس لإيراداتها المالية.

فحينما تقوم السلطة التشريعية بمنح بعض الإعفاءات الجبائية يؤثر ذلك مباشرة على إيرادات الجماعات المحلية دون أن يكون لهذه الأخيرة أي علم مسبق ولا استشارة حين إعدادها لميزانياتها. الأمر الذي يُقلّص من إيرادات الجماعات المحلية ومن ثم يحدث عجزا في ميزانياتها، والذي يتم استدراكه (العجز) من الصندوق المشترك للجماعات المحلية – الذي صار يُدعى بصندوق التضامن وضمان الجماعات المحلية بعد سنة 2014 –. غير أنه في حالة عدم قدرة هذه الجماعات على تغطية عجز ميزانياتها فإنها تُجبر – طبقا للمادة رقم 184 من القانون 11-10 السالف الذكر- على إعادة النظر في ميزانياتها الأولية بالتخفيض في جانب النفقات غير الإجبارية. وهذا يعني التخفيض في نفقات التجهيز والاستثمار وهي نفقات موجهة خصيصا لمشاريع التنمية المحلية، وبالتبعية سيقع اضطراب في تنفيذ هذه المشاريع ومن ثمّ التأثير سلبا على تحقيق أهداف التنمية على المستوى المحلي.

3.2.4- استئثار السلطة المركزية بالموارد الجبائية

أنتج التشريع الجبائي الساري توزيعا لحصيلة الإيرادات الجبائية في صالح السلطة المركزية على حساب الجماعات المحلية، حيث يفصح الجدول أدناه على ضعف حصة الجباية الموجهة للجماعات المحلية التي تتراوح بين 08% و13% من الجباية الوطنية خارج الجباية البترولية خلال الفترة 2011 - 2015. وهذا يعني أن حصة السلطة المركزية من الإيرادات الجباية خارج الجباية البترولية تتراوح بين 87% و92%.

الجدول رقم 6: الإيرادات الجبائية المحلية والوطنية خارج الجباية البترولية خلال 2011-2015

البيان	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015
الجباية الوطنية خارج الجباية البترولية	10^9 دج	1 511,45	1 911,21	2 027,74	2 089,77	2 360,37
الجباية المحلية	10^9 دج	118,81	165,19	234,62	269,11	252,99
نسبة الجباية المحلية للجباية الوطنية خارج الجباية البترولية	%	%08	%09	%12	%13	%11

المصدر: عبد الكريم بعداش، دراسة تحليلية في مصادر تمويل الجماعات المحلية وسبل تنويعها، مداخلة في الملتقى الوطني حول ترشيد استغلال أملاك الجماعات المحلية في الجزائر بين الجدوى التنموية والحماية القانونية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2018، ص 9.

وللتوضيح أكثر نورد الشكل الآتي الذي يبرز ضآلة حصة الجماعات المحلية من الجباية الوطنية واستيلاء السلطة المركزية على هذا المورد المالي الهام.

الشكل رقم 2: التمثيل البياني للجبائية المحلية والوطنية خارج الجباية البترولية خلال 2011-2015

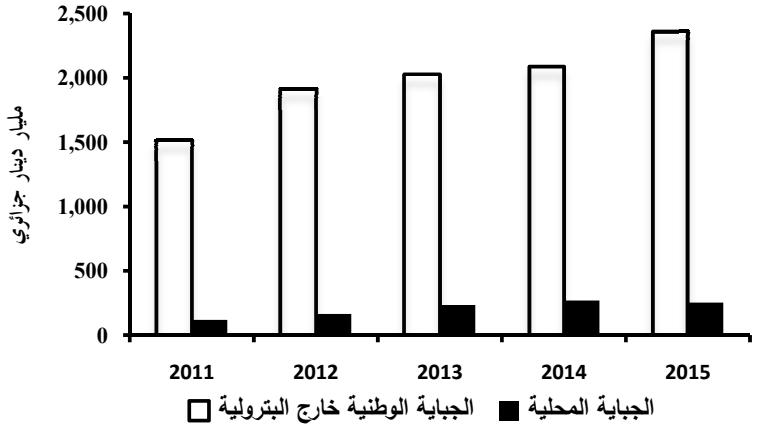

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 6.

كما أظهرت دراسة أخرى أن 56% من البلديات العاجزة هي بلديات ريفية، بينما نسبة العجز في البلديات الحضرية لا تتجاوز 18%. وتعتبر هذه البلديات ذات دخل جبائي ضعيف لا يمكنها حتى من مواجهة المصاريف الإجبارية وخاصة أجور العمال ناهيك عن تحفيز التنمية المحلية[xxvii].

5- الخاتمة

تناول هذا البحث عرضا مختصرا لمفهوم النمو والتنمية الاقتصادية وكذا التنمية المحلية المستدامة وخصائصها، ثم وقع التركيز على أهم المتطلبات التي ينبغي توافرها لنجاح جهود الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وفي الأخير تطرق البحث إلى جملة من العوائق التي تواجهها الجماعات المحلية في سبيل تنميتها، أهمها عوائق مالية وأخرى تتعلق بالموارد البشرية وضعف مستوى التأطير على المستوى المحلي. وخلص البحث إلى أن نجاح التنمية على المستوى المحلي مرهون بتوفير المتطلبات المذكورة ومعالجة العوائق التي تكبح التنمية المحلية خاصة ما تعلق بالإطار العام الذي يحكم نظام تسيير الجماعات المحلية وماليتها.

وبهدف إنجاح التنمية على المستوى المحلي نقترح الآتي:

- إرساء قواعد ومبادئ الحكم الراشد مركزيا ومحليا، والشفافية والمساءلة في تسيير الشؤون المحلية ومنها نشر مداولات المجالس المحلية (بلدية وولائية) للجمهور على مستوى مقر البلدية والولاية وعبر وسائط الاتصال الحديثة (الانترنت).

- معالجة مصدر الاختلال المالي في ميزانيات الجماعات المحلية، خاصة البلديات الفقيرة والشحيحة الموارد وذلك بضمان حد أدنى من الإيرادات الموجهة لمشاريع التنمية المحلية، أي المخصصة للتجهيز والاستثمار بدلا من اقتطاع نسبة من إيرادات ميزانية التسيير.

- ينبغي معالجة الشأن المالي للجماعات المحلية من جهتين: توفير الموارد المالية من جهة، ووضع آليات لترشيد النفقات العمومية المحلية من جهة أخرى، مع إدخال المردودية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع ضمن مهام الرقابة على مالية الجماعات المحلية.

- إضافة شروط جديدة للترشح للمجالس الشعبية المحلية (البلدية والولائية) تتعلق بالمؤهلات العلمية والخبرة المهنية المتعلقة بتسيير الجماعات المحلية بهدف ضمان قدرة هذه

المجالس على التخطيط السليم، والتسيير الجيد والفعال للجماعات المحلية.

- تحسين وترقية وضعية عمال وإطارات الجماعات المحلية – من غير المنتخبين- إلى مستوى ينافس بقية القطاعات، من أجل جلب الإطارات النزيهة ذات الكفاءة العالية وتحفيزها على العمل والاستمرار لدى الجماعات المحلية.

6- قائمة المراجع

- الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 2011.07.03، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية.

- الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادر بتاريخ 2012.02.29، القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية.

- الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادر بتاريخ 2016.03.07، الدستور الجزائري.

- الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر بتاريخ 2016.08.28، القانون رقم 16-10 المتعلق بنظام الانتخابات.

- الجريدة الرسمية، أعداد مختلفة، قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2008-2015.

- أبو حاقة أحمد وآخرون (2007)، معجم النفائس الكبير، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان.

- أبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم ابن عمر الشيرازي الفيروز آبادي (2004)، القاموس المحيط، بيت الأفكار الدولية، لبنان.

- آكلي زكية ، كافي فريدة (2017)، التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 1، العدد1، المركز الجامعي بميلة، الجزائر.

- المنجد في اللُّغة والأعلام (1988)، الطبعة الثلاثون، دار المشرق، بيروت، لبنان.

- بعداش عبد الكريم (2018)، دراسة تحليلية في مصادر تمويل الجماعات المحلية وسبل تنويعها، ملتقى وطني حول ترشيد استغلال أملاك الجماعات المحلية في الجزائر بين الجدوى التنموية والحماية القانونية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، الجزائر.

- برابح محمد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر (2017)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جامعة البليدة2، الجزائر.

- بودربالة محمد عبدو(2003) ، الإصلاح الضريبي، ندوة الإصلاحات المالية والجباية المحلية، مجلس الأمة، الجزائر.

- بومعراف إلياس، وعماري عمار (2009)، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر.

- بيصار عبد المطلب ، شريط حسين الأمين (2018)، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر.

- سايج بوزيد (2012-2013)، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر.

- سليماني محمد، بايزيد علي، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (2015)، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 3، جامعة البليدة، الجزائر.

- شباب سهام (2012/2011)، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية- دراسة حالة البلدية (2011/2010)، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر.

- عثمان محمد غنيم، وماجدة أبوزنط (2010)، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- غزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/2009.

- عيدودي فاطمة الزهرة (2016)، الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- قاسم محارب عبد العزيز (2011)، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

- لعميري عبد الحق، ترجمة جناح مسعود (2015)، عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري، الإزدهار أو الانهيار؟، منشورات الشهاب، الجزائر.

- مزاري فضيل ابراهيم ، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات (2018)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 10، جامعة الشلف، الجزائر.

- مزياني فريدة (2005)، المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر.

- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، دور البلدية في التنمية المحلية، 2016، دراسة محمّلة من الموقع:

http://www.iradabaladiya.org/index.php/page-2c

- RAHMANI (A), (1997), Essai d'analyse des finances d'évolution de la gestion du personnel de la fonction publique, Revue IDARA, Volume 7, N°2, Alger.

- World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, reports 2012-2018, téléchargés du site: https://www.transparency.org/cpi.

- Transparency International, The Report Corruption : the 2012 to 2018. https://www.transparency.org.

7- الهوامش

[1] انظر الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 2011.07.03، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، المادتين رقم 2 و3.

[2] انظر الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادر بتاريخ 2012.02.29، القانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، المادة رقم 1.

[3] المنجد في اللُّغة والأعْلام، الطبعة الثلاثون، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1988، ص 840.

[4] أبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم ابن عمر الشيرازي الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004، ص 1764.

[5] أحمد أبو حاقة وآخرون، معجم النفائس الكبير، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2007، ص 2064.

[6] عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 152.

[7] عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 21.

[8] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص 154.

[9] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق، ص ص 167-168.

[10] بومعراف إلياس، وعماري عمار، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 28.

[11] عبد العزيز قاسم محارب، مرجع سابق ، ص 159.

[12] مزياني فريدة، المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 27.

[13] عبد المطلب بيصار، حسين الأمين شريط، التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص 46.

[14] سليماني محمد، بايزيد علي، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 3، 2015، ص 174.

[15] سايج بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص 441-442.

[16] عبد الحق لعميري، ترجمة مسعود جناح، عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري، الازدهار أو الانهيار؟، منشورات الشهاب، الجزائر، 2015 ، ص 32.

[17] عبد الحق لعميري، مرجع سابق، ص 169.

[18] زكية آكلي، فريدة كافي، التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي بميلة، الجزائر، المجلد 1، العدد1،2017، ص 98.

[19] برابح محمد، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جامعة البليدة2، الجزائر، 2017، ص 61.

[20] شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية- دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 74.

[xxi] بودربالة محمد عبدو، الإصلاح الضريبي، ندوة الإصلاحات المالية والجباية المحلية، مجلس الأمة، الجزائر، 2003، ص 32.

[xxii] بودربالة محمد عبدو، مرجع سابق، ص 35.

[xxiii] انظر: المادتين رقم 3 و79 من القانون العضوي رقم 16-10، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادر يوم 2016.08.28.

[xxiv] فضيل ابراهيم مزاري، إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة الشلف، الجزائر، العدد العاشر، 2018، ص 4.

[xxv] محمد عبدو بودربالة، مرجع سابق، ص 37.

[xxvi] الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادر بتاريخ 2016.03.07، الدستور الجزائري، المادة رقم 140، المطة رقم 12.

[xxvii] Revue du C.E.N.E.A.P, Rapport de système fiscale N°18, Alger, 2007, p 24، نقلا عن شباب سهام، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص147.